فوق الطاولة

هني الحمدان

برسم الحكومة المقبلة

في أي عهد جديد لأي حكومة تكون الحاجة ملحة للتغيير، ومحل توقعات بإنجاز بعض الملفات، وربما يزداد مستوى سقف تلك التوقعات، هكذا في الأوقات العادية، أما في أوقات الحرب والأزمات الاقتصادية الخانقة فيخبو بريق التوقعات إلى درجات دنيا، من باب أن ما عجزت عنه الحكومات السابقة بعدم نجاحها في حسم بعض المشكلات، لن تقدر أي حكومة على إيجاد مخارج كاملة تلقى النجاح المأمول..! ما يدعم هذا الرأي هو ما تركزت عليه الأنظار وعلى ما علق في الأداء الحكومي السابق من تراكمات سلبية في بعض المناحي وتجاه بعض المسائل وحالة القصور بالأداء لأسباب قد تكون خارجه عن الاستطاعة الرسمية.

الجميع يعرف حجم التحديات والضغوط، وهذا ليس من باب تسويق المبررات لأي حكومة كانت، فمن أولى مهام أي حكومة اتخاذ الإجراءات وكل ما يحسن سبل معيشة المواطن، وإنجاح الأعمال الرسمية بصورة إيجابية بعيداً عن أي حلقة من حلقات الإهمال والتسيب أو ما يمت للفساد بصلة، وهنا السؤال: كيف اتسم الأداء الحكومي في السنوات الماضية، وخاصة على الصعيد الاقتصادي والمعيشي؟

لا مجال للدخول في سرد التراجعات التي حصلت على صعيد الإنتاجية والنمو الاقتصادي وتأثرات الدخول بموجات الغلاء، والحصار الاقتصادي والنقص في توافر بعض السلع والمواد، وبالمحصلة العبء الكبير الذي طال الخزينة العامة، أمام ضعف في الإيرادات المالية المتحصلة كرافد للخزينة، وبالمحصلة مجموعة أسباب شكلت عوائق حالت دون تنفيذ الخطط كما يجب، فظهرت للسطح ثغرات كبيرة وفجوات قصور بتأدية بعض الاحتياجات الأساسية للمواطن.

وفي ظل أوضاع اقتصادية صعبة كهذه، الجميع يترقب حكومة جديدة من المأمول أن تكون قادرة على برمجة سياساتها على الصعد كافة ومحققة لأغلبية طموحات الشعب المشروعة، وقادرة على حلحلة المشاكل العالقة عند الوزارات برؤى واضحة وشفافة تستند إلى تقييم سريع وشامل بما يساعد أيضاً على تصحيح الأوضاع القائمة وتوفير الأسس اللازمة لانطلاقة جديدة على درب التنمية المستدامة.

إن الهم المعيشي اليومي هو حديث السوريين، فالضائقة الاقتصادية تشكل تحدياً، ومن هنا فالتركيز على الأحوال المعيشية وتسهيل حركة الإنتاج وتهيئة أجواء الاستثمار أمام الراغبين هي المحاور الرئيسة للعمل الحكومي خلال الفترة المقبلة، صحيح هناك ضغوط وصعاب، إلا أن المواطن يترقب أعمالاً إيجابية ونجاحات تساعده على تجاوز المحن والنواقص، ويأمل أن يشهد إجراءات صارمة تردع المخالفين والمتاجرين بلقمة عيشه، ويحلم بأن يصحو صباحا على أخبار تنعشه وتبعث بنفسه الرضا بأن الحكومة تحاصر وتعاقب الفاسدين والمفسدين..!

ما يهم مستقبلاً العمل الرسمي تجاه القطاع الخاص والقيام بتشاركات حقيقية وبمبادرات خلاّقة لتنفيذ مشروعات جديدة خيراً من أن يبقى جُل اهتمام الكثيرين منصباً على انتظار ما تطرحه الحكومة وحدها من مشاريع، فالنجاح هو بقنوات الحوار والتواصل ما بين الحكومة والقطاع الخاص، عندها ستحل جل الصعاب والعراقيل التي تحول دون تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي المنشود.

وعليه فإن المعول في المرحلة القادمة أن تقوم الأجهزة الحكومية المعنية بإنشاء مراكز أبحاث متخصصة للتواصل مع القطاع الخاص ورجال الأعمال لتلقي مقترحاتهم وليس شكواهم فقط، ودراستها، واتخاذ ما يلزم لتحقيق الصالح منها.

ما يهم هو إجراءات دقيقة ومقنعة تجاه المسائل وأي إشكالات أو أزمات قد تحدث، فالمواطن مل من الانتظار والتحمل، ويطمح أن يجد ما ينشده بأبسط الوسائل بعيداً عن أي استغلال أو تسويف..!

لا انعكاسات سعرية على الدواء بالسوق المحلية بعد قرار إمداد لبنان بأصناف دوائية سورية

الفيصل لـ«الوطن»: إنتاج المعامل السورية يكفي لبنان وسورية معاً ولن يتم تصدير أي دواء قبل أن يكون متوفراً بكفاية للسوق المحلية

هناء غانم

أكد رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية د. رشيد الفيصل في تصريح لـ«الوطن» أن قرار إمداد لبنان باحتياجاته من الأصناف الدوائية والمستلزمات الطبية التي يتم إنتاجها في سورية أمر في غاية الأهمية، لأن لبنان اليوم يعاني من انعدام الكثير من الأصناف الدوائية فيه.

الفيصل أكد أن هكذا قرار يؤكد أن الطاقة الإنتاجية للمعامل كفيلة بتغطية حاجة السوق المحلية وبالتالي هي قادرة على التصدير ووزارة الصحة السورية تعمل ضمن التوجه الأساسي بتأمين الدواء للسوق السورية وبسعر مقبول أولا علما يوجد لدينا اليوم عدد كبير من المعامل التي تنتج الدواء والطاقة الإنتاجية كبيرة وكفيلة بتغطية حاجة السوقين السورية واللبنانية، أي إننا حسب كلام الفيصل بحاجة ماسة إلى أسواق خارجية لتصريف منتجاتنا من الدواء لافتاً إلى أن هذا القرار بالتأكيد يدعم الأشقاء في لبنان لجهة تأمين الدواء في هذه الظروف إلا أنه يصب من جهة أخرى لمصلحة الاقتصاد السوري.

رئيس المجلس العلمي أضاف موضحاً أن هناك ندرة في تأمين بعض أنواع الدواء للمواطن السوري وهذا أمر لا نختلف عليه وبالتأكيد هذه الأصناف لن يتم تصدير ها للخارج، لأن المواطن له الأولوية دائماً وأبداً.

وحول انعكاس هكذا قرار على ارتفاع أسعار الدواء أوضح بالتأكيد لن يترك أي إثر على أسعار المبيع في السوق المحلية، لأن الأسعار ستكون مدروسة ولن يؤثر تصدير الدواء في السعر المحلي مؤكداً أنه لا يخطر ببال أحد أن يؤدي هذا القرار إلى أثر سلبي على الصناعة الدوائية وعلى المواطن أو بالعكس هو انفراج لصناعة الدواء وتحسينها خاصة وانه لدينا فائض بالقدرة الإنتاجية للمعامل وعند الحاجة نستطيع تشغيل أكثر من ورديـة ليفسح المجال للتصدير، علماً أن هناك بعض الأصناف من الدواء الخاسرة التي عددها لا يتجاوز أصابع اليد، وإذا بقي سعر الصرف مستقراً فالأمور مرهونة بخير لأن ٩٩ بالمئة من المواد الداخلة في الإنتاج مؤمنة ومتاحة للإنتاج، لذلك تبقى الأسعار مرهونة بسعر الصرف كما أن هناك ظروفاً عالمية منها ارتفاع أجور الشحن على الحاويات الذي انعكس ارتفاعاً كبيراً لمعظم الأسعار والأزمة الاقتصادية العالمية وللكورونا وما رافقها من تداعيات انعكست على الأسعار.

مشيراً إلى أنه حدث مؤخراً تذمر من قبل البعض عند صدور قرار رفع أسعار الدواء ٣٠ بالمئة علما أن هذا القرار هو إنقاذ للصناعة الدوائية ورحمـة للمواطن من الغـلاء لأن الدواء الأجنبي أسعاره «نار كاوية» مع العلم أنه حتى أسعار الأدوية المستوردة هي أقل بكثير من بلد المنشأ.

يشار إلى أن الدواء السوري حقق قفزة إنتاجية وتصديرية ملحوظة ووصل إلى العديد من الدول العربية والأجنبية في السنوات التي سبقت الحرب على سورية وما سببته من دمار وخروج معامل دواء عملاقة من حلقة الإنتاج، إلا أنه ومع عودة الأمن والأمان إلى ربوع سورية عادت معامل الدواء في القطاع الخاص إلى الإنتاج وبدأ العمل لإنتاج أصناف دوائية على آخر الطرز العلمية المعتمدة، وصار هناك بحبوحة إنتاجية، رافقها طاقة جاهزة لإنتاج المزيد أيضاً من العديد من الأصناف، وحسب ما رشح من معلومات فإن تصدير بعض الأصناف الدوائية لدول مجاورة أو لدول أخرى لن يترك أي منعكسات سعرية في السوق المحلية بل يعزز من دعم الاقتصاد الوطني.

تمكنك أن تصبح تاجراً عن طريق الجوال

اكريم لـ«الوطن»: مساعٍ من غرفة تجارة دمشق لإنشاء غرفة إلكترونية مع نهاية العام

رامز محفوظ

بيّن عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق رئيس لجنة التنمية ياسر أكريم في تصريح لـ«الوطن» أن هناك مساعي من غرفة تجارة دمشق لإنشاء غرفة الكترونية بحيث يتم إنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالغرفة عن بعد. ولفت إلى أن إنشاء الغرفة الالكترونية هو حالياً قيد الدراسة ومع بداية العام القادم سيتم البدء بتنفيذ هذه الخطوة على أرض الواقع، لافتاً إلى أن التوجه لإنشاء غرفة الكترونية تم بناء على مقترحات قدمت لرئاسة مجلس إدارة الغرفة وتم تشجيع هذا التوجه من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وجرى التواصل كذلك مع عدة وزارات لها تشبيك مع الغرفة وهذه الوزارات أبدت رغبتها بالتوجه لإنشاء غرفة إلكترونية.

وأوضح أنه بالنسبة للتسجيل في غرفة تجارة دمشق والانتساب لها وإعادة التسجيل ضافة لإصدار شهادات المنشأ سيكون عن بعد والدفع الإلكتروني سيكون عن طريق البنوك، لافتاً إلى أن الهدف من هذا الإجراء تخفيف عناء الذهاب إلى الغرفة على الأشخاص الذين يريدون إنجاز معاملاتهم الكترونياً وتوفير وقتهم. وأشار إلى أن هناك رسوماً تتقاضاها الغرفة من أجل إعطاء شهادة انتساب للغرفة على سبيل المثال، وبإمكان الشخص الذي يرغب طلب ذلك بالكامل الكترونياً من خلال تسجيل طلب عن طريق الجوال وإرساله إلى الغرفة ومن ثم يقوم هذا الشخص بالدفع الكترونياً في البنك لحساب الغرفة والذي يقوم بدوره بإرسال إشعار بذلك إلى الغرفة وبعدها يتم إصدار الشهادة من الغرفة، مبيناً أنه بإستطاعة الشخص الحصول عليها مباشرة من الغرفة أو تقوم الغرفة بإرسالها للشخص بالبريد السريع أو يتم إرسالها الكترونياً بتوثيق الكتروني.

وشدد ضرورة ألا يقتصر إنشاء الغرفة الإلكترونية على غرفة تجارة دمشق وألا يكون موجوداً فقط في غرفة تجارة دمشق ضعيفاً، نحاول أن تكون هذه الغرفة يحتذى بها وأن يسعى الآخرون للسير في هذه الخطوة مستقبلاً، لافتاً إلى أن غرف التجارة الأخرى وغرف الصناعة لم تقم بمثل هذه الخطوة وغرفة تجارة دمشق كانت السباقة بإنشاء غرفة الكترونية. ولفت إلى أن هناك قناعة لدى الجميع في الغرفة بتنفيذ هذه الخطوة وأصبح الوقت الحالي مناسباً لتنفيذها والتي تعتبر ليس لها بديل آخر، لافتاً إلى أنه من المفترض أن يصبح التواصل مع الغرف الأخرى والوزارات الأخرى والدوائر الحكومية عن طريق الغرفة الإلكترونية، وأكد بأن هناك عقبات واجهتها بالنسبة لهذه الخطوة بأنه ليس جميع الأشخاص المعنيين بالقرار سواء من داخل الغرفة أو من خارجها استوعبوا هذه الخطوة أو تفهموا أهميتها جيداً، إضافة لذلك فإن هناك تكاليف لتنفيذ الغرفة الإلكترونية ويجب رصد التكاليف الكافية لتجاوزه بالشكل الأمثل، موضحاً في الوقت نفسه أن بداية تنفيذ أي خطوة سواء الغرفة الإلكترونية أو غيرها دائماً تكون متواضعة ومن ثم يتم ترميمها بسرعة للحصول على نتائج صحيحة.

إلزام الصناعيين بالتحول للطاقات البديلة

٢٠ بالمئة من استهلاك الكهرباء حالياً للصناعة

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن بحث مشروع لصق تشريعي يلزم الصناعيين في استخدام الطاقات البديلة (الشمسية والريحية) بدلاً من الطاقة التقليدية (الكهرباء) إما إلزام بالاستخدام الكامل أو الجزئي كمرحلة أولية وصولاً إلى تحول المنشآت الصناعية من الكهرباء التقليدية إلى الطاقات المتجددة بشكل نهائي، مقدراً استهلاك الصناعة حالياً بنحو ٢٠ بالمئة من إجمالي الكهرباء المتاحة حالياً وأن هذا المشروع يأتي بالتناغم مع التوجه نحو التوسع في الاعتماد على الطاقات المتجددة وإتاحة المتوفر من الكهرباء للاستهلاك المنزلي.

وبين أن إجمالي الطاقات المتجددة المنتجة حالياً لا يتجاوز ١٠٠ ميغا واط منها ٢٠ ميغا واط يتم توريدها للشبكة في حين يتم استهلاك الـ٨٠ ميغا واط الباقية لتغذية مشاريع مختلفة كاشفاً أن خطة وزارة الكهرباء لإنتاج الطاقات البديلة حتى العام ٢٠٣٠ تشتمل على إنتاج ٢٥٠٠ ميغا واط.

وأن العديد من التقديرات تشير إلى أن نسبة كلف حوامل الطاقة في إجمالي كلف الإنتاج الصناعي ما بين ٣-٥ بالمئة في معظم الصناعات المحلية وأن وزارة الكهرباء داعمة للنشاط الصناعي وتحاول تأمين الطاقة الكهربائية للمنشآت الصناعية وفق المتاح وضمن تعرفات مدعومة حيث تصل كلفة إنتاج الكيلو واط الواحد من الكهرباء إلى ١١٠ ليرات على حين معظم فواتير كهرباء الصناعيين ما بين ٣٠-٤٠ بالمئة للكيلو الواط حسب الشريحة والاستهلاك، وأنه في المحصلة الصناعيين شركاء في الاقتصاد الوطني والحكومة تعمل على دعم الإنتاج الصناعي وتأمين كل متطلباته في دعم ورفد الطاقة التقليدية على شبكات النقل والتوزيع.

مبيناً أن هناك حالياً عشرات المشاريع لتوليد الطاقات البديلة دخلت حيز التنفيذ تعود لمستثمرين في القطاع الخاص و١٣ مشروعاً في القطاع العام معظمها لدى مركز بحوث الطاقة.

بينما هناك العديد من المشاريع قيد التنفيذ منها مشروع لتوليد ٣٣ ميغا واط في حلب (المدينة الصناعية الشيخ نجار) إضافة الصناعية وبدورها وزارة الكهرباء تعمل على منح كل التسهيلات لتنفيذ مشروعات الطاقات البديلة لأهمية هذه المشروعات في دعم ورفد الطاقة التقليدية على شبكات النقل والتوزيع.

وكانت وزارة الكهرباء تراجعت مؤخراً عن قرار اشتمل على زيادة ساعات التقنين في المدن الصناعية، وهو ما اعتبره بعض الصناعيين في حينها مخالفة لاتفاقات سابقة بين الصناعيين والجهات الحكومية تنص على برنامج تقنين خاص في المدن الصناعية يبدأ من ظهر يوم الخميس وحتى صباح السبت بما يسمح في دعم حركة الإنتاج والصناعة وتوفير الطاقة الكهربائية التي تحتاجها خطوط الإنتاج في المدن الصناعية وجذب الصناعيين من للكثير من مشروعات الطاقات البديلة (الشمسية والريحية) قيد الترخيص أو الإعلان عنها.

بينما أوضحت وقتها وزارة الكهرباء أن زيادة ساعات التقنين هي قرار لجنة اقتصادية وتطبيقه مؤقت ومحدود الكهرباء بين مختلف القطاعات الصناعية والاستخدامات المنزلية وغيرها خلال الظروف الحالية والحفاظ على ساعات تقنين منزلية مقبولة تسمح للمواطنين بتأمين احتياجاتهم الأساسية من الطاقة الكهربائية لتأمين تشغيل محركات المياه المنزلية وتسخين المياه وغيره من الاستخدامات الضرورية للطاقة الكهربائية المنزلية.

المناطق السكنية إلى المدن الصناعية.

سوق الزيتون فوضى

١٠ ملايين شجرة تنتج ٥١ ألف طن في طرطوس

صفيحة الزيت سعة ١٦ كيلو غراماً تصل إلى ١٧٥ ألف ليرة

هيثم يحيى محمد

ارتفعت أسعار زيت الزيتون في محافظة طرطوس كثيراً ووصل سعر (تنكة) الزيت لنحو من ١٧٥ ألف ليرة مستلمة من بيت الفلاح حيث يتجول تجار وسماسرة في القرى ويطلبون شراء الزيت بهذه الأسعار، ويبدو أن السبب في هذا الارتفاع يعود لأسباب تتعلق بالمضاربة والمتاجرة إضافة للإنتاج الضعيف في موسم هذا العام الذي يعتبر من ضمن أعوام اللا إنتاج حسب مبدأ المعاومة (عام يكون الإنتاج فيه جيداً وعام لا يكون).

وبـيّن رئيس دائـرة الزيـتون في زراعـة طرطوس محمد عبد اللطيف أن التقديرات الأولـية لإنتاج الزيتون للموسم الحالي ٢٠٢١ في محافظة طرطوس لا تتجاوز ٥١ ألف طن ثمار زيتون يخصص منها ٢٠٪ زيتون مائدة للتخليل الأخضر والأسود و٨٠٪ للعصر واستخلاص الزيت..

مشيراً إلى أن المساحة الإجمالية المزروعة بالزيتون في المحافظة تبلغ ٧٥٣٣٤/ هكتار وأن عدد أشجار الزيتون الكلي يصل إلى ١١/مليون شجرة منها ١٠/ ملايين شجرة في طور الإثمار.

وحـول الأمـراض التـي تصيب شجرة الـزيـتون في الـمـحـافـظـة بـسـبـب ذبـابـة ثمار الزيتون وعـن الطـواسـوس الفطري وإجراءات المديرية للوقاية منها ومكافحتها بالتعاون مع المنتجين أكـد عبد اللطيف أن مديرية الزراعة قامت بحملة مكافحة ربيعية لمرض عين الطاووس ومدتها ثلاثة أشـهـر بـدءاً من أول شهر آذار، قدمت خلالها الجـرارات والمرشات والمحروقات مجاناً للمزارعين الذين راجعوا الوحدات الإرشادية وطلبوا المكافحة، موضحاً أنه وللحد من هذا المرض قامت المديرية بوضع إستراتيجية لمكافحته بإنشاء حقول(أمات الزيتون) في مركز زراعي الثورة جنوب مدينة طرطوس متحملة للمرض من صنفي السكري والعيروتي تكون مصدراً لإنتاج الغراس في مركز البيت الزجاجي التابع للمديرية وإدراجها ضمن الخطة السنوية لإنتاج غراس الزيتون وتوزيع مطاعيم منها للمزارعين الراغبين بالتطعيم بهذين الصنفين..

وذكر أن إجمالي عدد المطاعيم الموزعة حتى تاريخه بلغ /١٧٣٣٠/ قلم تطعيم سكري و/١٩٥٠/ قلم تطعيم عيروتي بالتعاون مع مديرية الزراعة في القرداحة وعدد الغراس المباعة من هذين الصنفين حتى تاريخه بلغ /١٥٩٩٥/ غرسة سكري و/٧٦٧٠/ غرسة عيروتي، أما بالنسبة لحشرة ذبابة ثمار الزيتون فقد أوضح عبد اللطيف أن المديرية قامت بدورات تدريبية وأيام حقلية حول المكافحة المتكاملة لهذه الذبابة ونصحت وتنصح مزارعي الزيتون بتطبيق المصائد الغذائية الجاذبة لهذه الذبابة في بساتين الزيتون التي تحتوي بيوفوسفات الأمونيوم واستخدام الطعوم السامة الجاذبة على أكوام القش والتي توزع بين أشجار الزيتون وبمعدل كومة قش كل أربع أشجار في الحقل وكومة قش بين كل شجرتين على التخوم مع الجوار مع رش هذه الأكوام بمحلول هيدروليترات البروتين المضاف له مبيد سام هو الدايمثوات كل ١٠-١٢ يوم على نفس الأكوام حتى تمام جني المحصول، علماً أن مديرية الزراعة تقدم هذه المحاليل مجاناً للمزارعين من خلال وحداتها الإرشادية وتنصح بضرورة تنظيف الحقول من الأعشاب وعدم حرق المخلفات الناتجة ونواتج التعقيم منعاً لحدوث الحرائق.

من جهته أعاد رئيس مجلس الزيتون وزيت الزيتون سامي تحسين الخطيب سبب رفع الأسعار وفق ما هو متداول لوجود فوضى في قطاع الزيتون وكثرة السماسرة والجوالين في القرى والخوف لدى المستهلك من انقطاع الزيت وزيادة أسعاره، إضافة لتسبك الكثير من الفلاحين بإنتاجهم وإحجامهم عن البيع لكثرة المراجعين لكن مع ذلك فإن سعر الزيت بالنسبة لأجور اليد العاملة ومستلزمات الإنتاج طبيعي جداً وهو يتراوح مابين ١٦٠ ألفاً و١٧٥ ألفاً للتنكة سعة ١٦ كيلو ولولا الفوضى وكثرة الجوالين والسماسرة لكان السوق أكثر استقراراً، علماً أنه في ظل هذه الفوضى لا توجد رقابة على النوعية والمواصفات المطلوبة، مختتماً بالقول: لا داعي لخوف المستهلك فكميات الزيت المتوافرة كبيرة من الموسم الماضي.

يشار إلى أن الحكومة أقرت منذ نحو عامين خطة متكاملة لتطوير زراعة الزيتون من جميع النواحي لكن مازلنا ننتظر أن نلمس خطوات عملية لتنفيذ هذه الخطة.

الذهب ينخفض ٤ آلاف ليرة وسعر مبيع الغرام عيار ٢١ يسجل ١٦٠ ألف ليرة

الوطن

بعد أن استقر سعر مبيع غرام الذهب عيار ٢١ في السوق المحلية على ١٦٤ ألف ليرة سورية لمدة أسبوعين تقريباً عاد أمس للانخفاض بقيمة ٤ آلاف ليرة للغرام الواحد.

وبحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق فقد سجل أمس الغرام عيار ٢١ سعر مبيع ١٦٠ ألف ليرة سورية وسعر شراء ١٥٩٥٠٠ ليرة على حين بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٣٧١٤٣ ليرة وسعر شراء ١٣٦٦٤٣ ليرة.

وطلبت الجمعية من الحرفيين الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها داعية المواطنين الراغبين بشراء الذهب إلى عدم دفع ثمنه إلا بموجب النشرة الصادرة من الجمعية ووزعت أرقام هاتف للشكاوى ٢٢٤٨٠٠٥-٠٩٩١٩٣٧٧١٨.

وكان قد ارتفع غرام الذهب عيار ٢١ في السوق المحلية ٦ آلاف ليرة للغرام منذ أسبوعين متأثراً بسعر الأونصة عالمياً والتي ارتفعت إلى نحو ١٨٢٣ دولاراً وحافظ على سعره في السوق من دون أي تغيير لغاية أمس.

وبحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق منذ أسبوعين فقد سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ١٦٤ ألف ليرة سورية وسعر شراء ١٦٣٩٠٠ ليرة على حين بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٤٠٥٧١ ليرة وسعر شراء ١٤٠٠٧١ ليرة.

أما عالمياً فقد هبطت أسعار الذهب الخميس الماضي لتصل إلى مستوى ١٨٠٠ دولار للأوقية بفعل صعود الدولار قبل تقرير الوظائف الأميركية.

حيث تراجع الذهب في المعاملات الفورية ٠,٣ بالمئة إلى ١٧٩٩,٤٦ دولاراً للأوقية ويتجه صوب تسجيل أسوأ أداء أسبوعي منذ منتصف حزيران بينما هبطت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠,٤ بالمئة إلى ١٨٠٢,٥٠ دولار.